

الخصخصة من منظور لبناني

بيروت، في 7 تشرين الأول 2025

تقديم حيّان سليم حيدر (*)

- لا تكمن أهمية الأمر في توثيق وسرد الوقائع والأحداث وفي إعطاء الأمثال العالمية وحسب، وجّلها معلوم من المتابع، بل المهم ربطها ببعضها واستخلاص العِبَر التي قد تشير إلى حلول أفضل.

- في تشخيص لـ "الإقتصاد غير المتساوي" يقول إقتصادي عالمي أنّ "المساعدات" ليس هي سوى إنتقال الأموال من جيوب فقراء الدول الغنية إلى جيوب أغنياء الدول الفقيرة.

- جاء في مفهوم الخصخصة أنّها نقل ملكية المؤسسات والخدمات التابعة للدولة إلى القطاع الخاص، ونقل الممتلكات الحكومية وما تقدمه من خدمات للناس إلى القطاع الخاص بشكل كلي أو جزئي، ليؤكد البعض: أنّ إعتداد البلد على القطاع الخاص في كلّ شيء يسهّل سيطرة قوى خارجية على قرار البلد.

- ونعطي بعض الأمثال عن الخلفية التاريخية والسياسية للخصخصة.

في بريطانيا: كانت صناعة الفولاذ British Steel ملكاً للدولة في الستينيات نظراً لأهمية الموضوع الإستراتيجية، وقد تمّت خصخصة القطاع في عصر مارغريت ثاتشر، وأقرأ الآن أنّ هناك مشكلة في القطاع ذاته ومن المقترح إعادة تملك الدولة لهذه الصناعة. إذن هي دائرة تتكرّر مع مقتضيات النرحلة. ونعدّد بعض القطاعات الرئيسية المُخصّصة في بريطانيا:

- Britoil (1982)
- Sealink Ferries (1984)
- British Petroleum (gradually between 1979 and 1987)
- British Aerospace (1985 to 1987)
- British Gas (1986)
- Rolls Royce (1987)
- Rover group

وهذا يعني من التجربة البريطانية: أنّ الدولة تملك قطاعاً معيّناً (أو خدمة معينة) نظراً لأهميته القومية (مصلحة قومية) ومن ثمّ تُحسّن أدائه وإدارته بحيث ترتفع قيمته المالية وعندها تبيعه إلى القطاع الخاص بأرباح للدولة، بعد أن تكون قد وضعت ضوابط رقابية عليه. وتكون الدولة قد أعدّت العدة، من مؤسسات رقابية ومحاسبة وغيرها ومعها قطاع أهلي ناشط وواعي يراقب ويحاسب ويطالب... وعندها تطمئن الدولة إلى بيع القطاع أو الخدمة.

- فرنسا عرفت لمدة طويلة تملك الدولة للأساسيات حتى بدايات العام 1980 وكانت تقريباً، جميع الصناعات الكبيرة وأيضاً البنوك الرئيسية والخدمات العامة ملكاً للدولة. وقد تمّت خصخصة القطاعات الأمر الذي انعكس تصغيراً لحجم الدولة.

في فرنسا اليوم 75% من خدمات المياه و50% من خدمات الصحية يتم تقديمها من قبل القطاع الخاص.

أما السلبيات فتتمثل بالإحتكار لصناعات معينة على صعيد الوطن.

- أمثال من نظام الدولة الشيوعية الصين: شركات Huawei / Xaomi / Ali Baba ، ونحن نعمل بنظام 3G والعالم يناقش إعتقاد تطبيق 5G والشركة باتت في إنهاء نظام 10G.

عرفت الصين تغيّرًا جذريًا فيما يتعلّق بالشركات المملوكة من الدولة منذ العام 1970. وقد إنتقلت من إقتصاد مركزي إلى إقتصاد سوق إشتراكي. إرتكز هذا التحوّل على تحويل الملكية والرقابة إلى شركات خاصة تزامناً مع تخفيف مساعدات الدولة والسماح للشركات الخاصة بمنافسة الشركات الحكومية. ومع نهوض وتكبير القطاع الخاص بقيت الدولة متحكمة بقدر كبير بالقطاعات الحيوية.

وقد حصل ذلك من طريق تحوّل تدريجي، وليس فوري، مع مشاركات من الصينيين والأجانب والدولة بحيث بات هذا الإقتصاد يُعرف برأسمالية الدولة State Capitalism. لقد نتج عن ذلك وبخطى متدرّجة: نمو إقتصادي Economic Growth، وازدياد المنافسة Increased Competition، زيادة في الدخل Income Growth، وإبداع Innovation. وتزامن هذا كلّه مع صدور قانون حديث للمشاريع الخاصة New Private Enterprise Law، مع إستمرار دور الدولة Continued State Role، مع مواكبة دائمة للحوار حول الخصخصة Debate on Privatisation.

- في العموم، هناك تخدام واضح فيما بين:

التجارة العالمية (منذ ما كان يعرف بالـ Uruguay Round الذي تحوّل بعد عقود إلى منظمة التجارة العالمية) / العولمة / Transfer of Technology ToT ومعها نشو نظام الملكية الفكرية / الخصخصة / الشركات العملاقة العابرة للقارات ومعها البنك وصندوق النقد الدوليين ووسيلتها الأساسية، الدولار، المتحكّم بما بات يشكل خطراً وجودياً للخارجين عن الطاعة، عنيت بذلك العقوبات.

- وكى لا يفوتنا الأمر، سألت تطبيق الذكاء الإصطناعي Meta AI ما يأتي:

السؤال: الخصخصة في لبنان

الجواب (باللغة العامية): "الخصخصة في لبنان، خصوصي هذه الأيام، عم تشكل تحدّي كبير، في ناس يعتبرها خطوة لتنشيط الإقتصاد وتحسين الخدمات، بينما آخريين قلقانين من تأثيرها على الفقراء والطبقة المتوسطة. شو رأيك في الموضوع؟"

السؤال: الخصخصة في العالم

الجواب: "الخصخصة في العالم، هي موضوع مثير للجدل. في دول كثيرة، تم تطبيق الخصخصة في قطاعات مختلفة زي الإتصالات، الكهرباء، والنقل. النتائج كانت مختلفة حسب كل بلد وسياساتها. في اللي نجحت وفادت الإقتصاد، زي بريطانيا في خصخصة الإتصالات، وفي اللي واجهت مشاكل وتحديات، زي الأرجنتين في خصخصة المياه."

على أي حال، علينا أن نسلّم أنّ هناك سلع وخدمات هي بمثابة ضرورات إستراتيجية مثال الكهرباء والمياه والوقود والنقل ومعالجة النفايات والمجاري وبالتالي لا يجوز التعامل معها على أنّها مواد فارهة أو ثانوية، ومعها التعليم ومواده والصحة ومستلزماتها (أمثال عن فارق الكلفة بين الجامعة اللبنانية والجامعات

الخاصة، وأيضاً بين المستشفيات الحكومية والخاصة) والسكن وهذا لا يعني تأميمها، قطعاً، بل يستوجب المراقبة والمحاسبة الدائمة من قبل الدولة والمجتمع (المستفيدين).

الموضوع، كما سواه، يبقى عرضة للتجاذب بين صناعة الرأي والتضليل، وهو سيبقى يتارجح بين رأي المتفائل حتى الإنكار... وقناعة المتشائم حتى اليأس.

أما في لبنان: ونبدأ:

في تعمّد إنتهاج سياسة إلغاء المؤسسات الإنتاجية في لبنان

أردت في هذه السردية أن أضع، وباختصار تام، بتصرف أهل الرأي ممّن يُجيد، ويقدر، ويريد أن يفيد البلد في آن، بعضاً من المعلومات التي إختبرتها شخصياً، من خلال عدد من المهام العامة السابقة، خلال ربع القرن الأخير للقرن الماضي، علّها ترفد مسيرة إصلاح ما بات خراباً تراكمياً في عوالم التخطيط الوطني الإقتصادي والإجتماعي والإنمائي وبالتالي الإنساني. وأذكر:

في ما يأتي نماذج من أعمال تدمير الإقتصاد المنتج لتحويله إلى إقتصاد ريعي ممسوك زمام أموره ومُتَحَكِّم به لغايات لم تعد خفية.

{{ أزمة إنترا / لجنة الرقابة على المصارف / السرية المصرفية / أزمة الستينيات }}

أ- المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي ش.م.ل.

- تأسّس في العام 1973 بإقتراح من دولة الرئيس الدكتور سليم الحص الذي أصبح رئيساً لمجلس الإدارة مديراً عامّاً له حتى تاريخ تكليفه برئاسة الحكومة في خريف العام 1976. تأسّس برأس مال 60 مليون ل.ل. حرّر منه نصفه في البداية بمساهمة 51% من الدولة اللبنانية و 49% من مصارف لبنانية.

- منح قروضاً متوسطة وطويلة الأجل بناءً على دراسات جدوى يقوم بها جهاز الموظفين المتخصّصين فيه، لقاء تأمينات عقارية أو كفالات وذلك في قطاعي الصناعة والسياحة.

- خلال فترة خدمتي في المصرف منح المصرف ما يقارب 450 مؤسسة ما مجموعه التقريبي 200 مليون \$، مقيماً على أساس سعر الصرف في أوقاته. لقد كانت هذه القروض في تلك المرحلة عاملاً هاماً من عوامل التأسيس والتطور والإستمرار لمجموعة كبيرة من المؤسسات الصناعية خاصة.

- خلال عمله، لم يسجّل أيّ إخلال في تسديد القروض، وأرى أن هذا الأمر مهمّ جداً للملاحظة إذ، برأيي، كان أهل المناطق النائية وصغار المقترضين أحرص الناس على الوفاء بالتزاماتهم والحفاظ على حسن السيرة المصرفية، بعكس ما كانت تزعمه المصارف الخاصة التي غالباً ما كانت تذهب تسليفاتها إلى مشاريع في مناطق بيروت وجبل لبنان.

- تم إلغاؤه في العام 1999.

وقد مثّلت هذه التجربة مثلاً متقدّماً على ما بات يعرف بالتشاركية بين القطاعين العام والخاص المعروف باسم Public Private Partnership PPP.

ب- المصرف الوطني للإنماء الزراعي ش.م.ل.

تأسّس، على الورق، بمرسوم إشتراعي في العام 1977 وبقي قيد التأسيس مع تعيين مجلس إدارة تأسيسي وتعثر تحريكه لـ "معطيات" طائفية حتى العام 1986 عندما تمّت محاولة جديدة لوضعه موضع التنفيذ والعمل من دون نجاح فتمّ إلغاؤه.

ج- بنك الإسكان

تجدر الإشارة باختصار إلى أنّ بنك الإسكان تأسّس أيضاً في العام 1977 ضمن رؤية تخطيطية شاملة لكنّه صمد لتاريخه نظراً لضرورة وطنية واضحة لا تحتاج إلى مبررات.

د- هيئة إنشاء وإدارة المجمّعات الصناعية

- خلال مشاركتي كعضو في أول مجلس للإنماء والإعمار (1977-1983) عمل المجلس على إنشاء إدارة عامة تُعنى بشأن الصناعة الوطنية لجهة:
 - تأمين منطقة صناعية في كلّ من محافظات لبنان الخمس، على أن:
 - تقوم الدولة ببناء البنى التحتية الأساسية لكلّ منطقة، من فرز الأراضي إلى إنشاء الطرقات وتأمين خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات إلخ...
 - تقوم الدولة ببناء نماذج من مباني للمصانع في كلّ منطقة حسب الحاجة والطلب على أن يتم تأجيرها إلى أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم،
 - تضع الدولة باقي العقارات بتصرّف القطاع الخاص للبناء والاستثمار والتشغيل بصيغ مختلفة، تملك، إيجار، استثمار إلخ...
 - تُنشئ منطقة صناعية جمركية حرّة في كلّ مجمع لغايات إستيراد المواد الأولية وإعادة تصديرها مصنّعة إلى الخارج، إلخ... وما يتبع من تسهيلات ومنها تحفيزات ضريبية وإعفاءات جمركية.
 - تتولّى الدولة لاحقاً مهام شبك المناطق بعضها بالبعض الآخر بشبكة طرقات دولية تخدم متطلبات إستيراد المواد الأولية وتصدير المواد المصنّعة بسهولة وبالتالي تعزيز القيم المضافة محلياً.
 - هذا بالإضافة إلى إجراءات إدارية كإصدار قوانين تُسهّل الوصول إلى أهداف هذا المشروع الوطني الشامل والعام.
- وبما أن فترة التشريع بموجب المراسيم الإشتراعية كانت قد إنقضت، صدر قانون من مجلس النواب قضا في العام 1979، بتأسيس هذه المؤسسة العامة تحت مسمّى "هيئة إنشاء وإدارة المجمّعات الصناعية".
- هنا أيضاً لم يتم تحريك أيّ ساكن فيما خصّ هذا العمل الإنتاجي من الدرجة الوطنية الأولى لأسباب باتت ربما "ليبيرالية"، فتمّ إهمال الموضوع كلياً ولم يُفعل القانون حتى تمّ إلغاؤه.

هـ - المؤسسة الوطنية لضمان الإستثمار وهي مؤسسة حكومية تضمن الإستثمارات من مخاطر الحروب وقد تمّ إلغاؤها ...

و- المؤسسة الوطنية للإسكان أنشئت بموجب مرسوم إشتراعي في حكومة الرئيس أمين الجميل الأولى وتمّ إلغاؤها مع سائر المراسيم الإشتراعية وكان من مهامها تقديم أراضٍ مع بناها التحتية إلى الشركات الخاصة والأفراد لغايات الإسكان.

ز- مع الإشارة إلى أنّ هناك مؤسسات عديدة، مختلفة الوظيفة ومتفاوتة الإنتاج، قد تمّ إهمالها مع الزمن. (المشروع الأخضر / المؤسسة الوطنية للإستخدام) وقد تكون هناك مؤسسات وإدارات مشابهة فاتني ذكرها.

ملاحظة شاملة هامة تُختصر بالسؤال: وبعد الملاحظة أنّ الإنماء والإقتصاد المنتج وما إلى ذلك لا يحتاج إلى "خطة مارشال" عالمية، فجميع هذه المشاريع كانت قد صدرت بناءً لرؤية وطنية شبه شاملة وتفاهمات مسؤولين تمتّعوا بمنسوب عالٍ جدّاً من المسؤولية نسال: ما هي أسباب إلغاء كلّ هذه المؤسسات الإنتاجية أو إهمالها بعد حين أو في مهدها؟ والجواب يتكرّر:

1. عدم إهتمام القطاع الخاص، والمصرفي منه خاصة، بتأمين الأموال ابتداءً من المساهمة في رأس المال، هذا معطوفاً على أنّ الربح الأعلى على الإستثمار كان دائماً متوقفاً في تمويل سندات خزينة الدولة، أحد أسباب الدين الإنهياري الحالي، ومن ثمّ الإستثمار في العقار،
2. إعتبار القطاع المصرفي أنّ بنوك الإنماء تنافس أعمال المصارف التجارية، وهذا مجافي للحقيقة لأنّ هذه المصارف لا يحقّ لها، بالقانون، الإقراض لأجل طويلة،
3. دراسات و"نصائح" المؤسسات المالية الدولية "المعنية"، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة، "مدعّمة"، دائماً، بآراء كبار "علماء" الإقتصاد اللبنانيين، بترك شأن تمويل القطاع الخاص الإنتاجي للقطاع الخاص من دون أيّ تدخل للدولة فيه، علماً أنّ هذه المؤسسات الدولية بالذات، وعلى عكس هذه النظرية، تمّول مؤسسات إنمائية في دول كثيرة من الدول النامية في العالم.
4. في الخلاصة: الخصخصة ليست شراً مطلقاً ولا هي الحلّ السحري، فبقدر ما أنت صاحي وواعي وتراقب وتحاسب، بقدر ما تستفيد من فوائد الخصخصة، وبالمقابل بقدر ما أنت مُهمِل وفاسد وغافل و... فأنت متضرر منها.
5. ولا أظن في هذه الخلاصة أنّ اللبنانيين المتابعين والعارفين بهذه الحقيقة سيتوهون فيما بين الخيارين..
6. نحن نعيش اليوم في عالم محكوم قسراً، نعم بالقوة، من شركات ومجموعات عملاقة. (بعض الأمثال: كان هناك أكثر من 83 شركة عالمية تتحكّم بالإعلام في العالم، وأصبح الأمر اليوم بيد 6 شركات عملاقة فقط. والأمر يتكرّر مع شركات التكنولوجيا، ولكن خاصة مع الشركات القابضة الأميركية العملاقة بحيث 5 شركات منها فقط تعمل بقيمة 23 تريليون \$ ما يوازي نصف الإقتصاد الأميركي).
7. أنا شخصياً كنت أفضل ان يكون لي دولة قوية بإداراتها، واضحة بخياراتها، صريحة بإراداتها، وهي تخطّط وتشجّع وتحمي وتراقب وتحاسب أجهزتها المختلفة ومن ثمّ قطاع خاص، جلّه محلي وطني، يقدم الخدمات الأساسية للناس. لكن قطعاً لست مع اللادولة التي ما زالت لدي منذ

الإستقلال، وفيها مجموعات تداخلت معها المصالح والمذاهب والزعامات، الخصخصة والمنافسة، بحيث لا يمكنك فصل العام عن الخاص، الجيد عن الفاشل، المفيد عن المضرّ.

8. أعرض هذه الوقائع فقط كي يتنبّه اللبناني إلى خياراته قبل أن ينحرف نحوها، مأخوذاً بشعارات باتت عالمية وقد أصبحت من لوازم الحياة.

بعض العناوين ذات صلة، محلية ومن العالم، ومن دون أي ترتيب معيّن:

(بعد الشرح الوافي أعلاه، فيما يلي بعض الإضاءات وردت بين هلالين {...}) والتي قد ترفد النقاش افي الموضوع)

{{ كلفة صناعة السلاح في الولايات الأميركية المتحدة من قبل القطاع الخاص هي أضعاف مضاعفة من كلفتها في دول روسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية. ونسأل: هل يمكن خصخصة الأمن والدفاع؟ وهو يحصل في بعض الدول؟ }}

- الجدال قائم حالياً حول إعطاء ترخيص لشركة ستارلينك Starlink تحت عنوان "أفضل وأوفر الخدمات" واعتراض شركات الإنترنت على ذلك نظراً للفوضى القائمة في هذا القطاع تسعيراً وإدارة، والترخيص لـ"ستارلينك" يتم بذريعة صعوبة تطبيق القانون (الأخبار في 30-8-2025) وهو تنازل عن حقوق حصرية للدولة، والوزير يتجاوز الهيئة النازمة للقطاع. ولا نغفل دور ستارلينك في الحرب الأخيرة على كلّ من روسيا وإيران. ولكن المفارقة المضمّلة الكبرى تبقى في (اقرأ 1) أدناه) والتي حكمت تسمية المداخلة "الخصخصة من منظور لبناني" وليس مثلاً "الخصخصة في لبنان".

- MEA : وهي شركة مملوكة من الدولة ومصرف لبنان مع ملاحظة إنها تحتكر السفر من وإلى لبنان الأمر الذي يرفع كلفة السفر وبالتالي يحرم لبنان من نمو السياحة. فهي أصبحت وسيلة للتحكّم بالأسعار. فآين حرية التجارة بمعنى تسهيل وحرية عبور الناس والأموال والسلع وبراءات الاختراع؟ ومع الطيران هناك شركة إنترا للاستثمار وكازينو لبنان؟ ما مصلحة الدولة في إمتلاكها؟ وكازينو لبنان غارق الآن في تبرير عدم مشاركة الأرباح المليونية التي يجنيها من طريق التطبيق BetArabia (شركة خاصة) عبر الأثير، أي على الهواء. وهل علينا أن نذكر المتابع بشركة TMA التي كانت الشركة العالمية الوحيدة، وهي لبنانية، التي كانت تملك إمتيازات في كل أنحاء العالم لنقل الشحن، وقد بيعت بثمن دولار واحد؟

- كما ونقرأ في جريدة الأخبار في 2025/6/23: "الحكومة تخصص "ع العمياني"، سكاكر لمرفأي بيروت وطرابلس، الدولة تدفع وCMA تريج. هذا تماماً النموذج الذي نحذّر منه وهو نمط متّبع يتكاثر ويُعمّم في أجواء "فلتان" القانون والنظم والأعراف السليمة.

- هناك تخبط، مستدام ويتم تجديده على الدوام، في إدارات الدولة من تحديث وتبويب ورقمنة ومكننة، وهناك إخفاقات في كلّ مجال وجهة وميدان لا يتم تقييمها أو المحاسبة على أساسها، ولكن علينا الإنتباه إلى أنّ في كلّ وزارة هناك مستشارون وشركات إستشارية وتنظيمية وما إلى ذلك وهي جميعها وكلّهم قطاعاً خاصاً يحاول تنظيم القطاع العام. لذلك علينا التنبّه إلى ذلك وتسمية الأشياء بأسمائها. أما البديل أو البدائل المقترحة، فشركات خاصة تابعة للشركات العملاقة القابضة على الأعمال والإنتاج والإدارة في العالم.

- ولا ننسى مثل توتال وكانت شركات روسية في مجموعتها في البداية ثم إنسحبت مع الحرب في أوكرانيا. الحفر وتقارير عن وجود الغاز أو غيابه كلّها مُتحكّم بها سياسياً من الخارج، والمهم منذ 2013 أنّ هناك هيئة لأموال الغاز والنفط وفيها 5 أعضاء مجلس إدارة يتدأرون على رئاستها سنوياً (يتدأرون؟)

ويقبضون 130,000 \$ شهرياً منذ 2013 ولم ينعم اللبناني بعد بليتر واحد من النفط أو بنفحة تائهة من الغاز !

- {{ الشرعية التي القرار ليس بيدها ليست شرعية أو الشرعية. }}
- {{ الشركات في الدولة ستخضع عاجلاً أم آجلاً إلى الشركات العملاقة. }}
- {{ الخصخصة والفساد = إرتباط وترابط مصالح. الفساد قرار سياسي. }}
- {{ الخصخصة هي من أدوات إعادة توزيع الثروة. }}
- ونذكر بحفلة إقرار قانون مكافحة الفساد حين دعا المجلس النيابي اللبناني المنظمة العربية لمكافحة الفساد (تأسست في العام 2005 ومقرها بيروت) لعرض مقترحه للقانون المنوي مناقشته وإقراره. فحضر زميلنا أمين عام المنظمة وعرض رؤية المنظمة للموضوع وهي تشمل الفساد في القطاعين العام والخاص. وبعد مداولات "مسؤولة" كان أن شطب نواب الأمة جمعاء (حسب المادة 27 من الدستور اللبناني) شطبوا كلّ ما يتعلّق بالقطاع الخاص في الموضوع وأصدروا القانون بما يخصّ القاع العام حصراً. وبهذا يكون المشرّعون قد شرّعوا للقطاع الخاص للفساد في العمل بإعفائه، جهازاً، من تبعاته. وبالتزامن مع هذا القانون، صدر قانون "الحصول على المعلومات" الذي ما زال، منذ العقد الماضي، من دون فعل بانتظار صدور مراسيمه التطبيقية.
- {{ الفساد هو أداة للتحكّم بالثروات والإتجاهات الإقتصادية ومنها الخصخصة. }}
- {{ تنصيب (تعيين) مستشارين في الوزارات والإدارات والمؤسسات يأمرون وينهون وهم غير مسؤولين قانونياً، وهم من إختيار منظمات خارجية من نوع UNDP، هو نوع من خصخصة عندما يكون هناك موظفون مكلفين أساساً بالمهام الموكلة إلى المستشارين. }}
- {{ قصص النجاح والفشل باتت محكومة بسردية وسائل الإعلام التي هي بدورها محكومة بشركات عالمية ضخمة لا يتجاوز عددها أصابع اليد. }}
- لبنان في أزمة عميقة. مطلوب إصلاحات هيكلية: إعادة هيكلة الدين العام / خطة واضحة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي / إصلاحات مالية جديّة (النظام الضريبي) / الحوكمة ومكافحة الفساد / تحسين بيئة الأعمال والإستثمار – وفي هذه المناسبة نسأل أين أصبحت مقولة الـ One-stop shop ؟ أين IDAL من ذلك؟
- المطلوب إرادة سياسية وطنية إصلاحية حقيقية وهذا يفرض تسليم الأمور إلى أشخاص صالحين ومصلحين مستقلين عن مكامن الفساد ووسائله وأساليبه و... شركاته.
- {{ أمولة الإقتصاد. ما هذه الفورة؟ Western Union / OMT / Whish / Bob / هذا بالإضافة إلى بطاقات السحب المالي على أشكالها وأنواعها ووظائفها، ونتساءل ما هو الهدف من كلّ هذا أن يقولوا لنا كيف نحول ونسحب ونصرف المال، وليس من يقول لنا من أين نصنع هذا المال كلّ؟ }}
- {{ رواتب خيالية لأعضاء الهيئات النازمة، هي 105 أضعاف ما يتقاضاه العاملون في القطاع العام. }}

- هناك قوى (ليست بريئة) عملت منذ، أقله "فورة الإعمار"، على تحويل إقتصاد لبنان من إقتصاد إنتاجي، بركيزتي الصناعة والزراعة، إلى إقتصاد ريعي محوره **الأمولة**. ومعها ساد مفهوم عام خاطيء للشاركة، ففي مجالس مثال مجلس إدارة الصندوق الوطني للصمان الإجتماعي والمجلس الإقتصادي والإجتماعي والهيئات الإقتصادية وما شابه من مؤسسات أو مجموعات ذات صلة وجميعها يترأسها أرباب العمل. وقد سألنا مرارًا أين العمال كعنصر أساسي في الإنتاج وبالتالي في الإقتصاد، العام والخاص منه، من الهيئات الإقتصادية؟

- في أواخر السبعينيات كان مردود الدولة من تشغيل الكهرباء 9% ومن تشغيل الهاتف الأرضي القديم 27%. فكان هناك تعمّد، "خاص" وعام، منهج لإحداث خسارة في قطاعات الدولة المنتجة تحضيرًا لبيعها إلى القطاع الخاص. (راجع "من منظور لبناني" هذا النهج في (1) أدناه).

- {{ إختيار بواخر الكهرباء كأفضل حلّ لأسوأ حال. }}

- {{ ماذا عن المجلس الأعلى للخصخصة؟ أين هو؟ وهل سمعتم عن تقاريره الدورية أو عن أعماله؟ }}

- {{ سكك الحديد، باصات نقل العام وتكسيرها من قبل أصحاب الفانات (ونسأل: ما هو الخاص والعام في هذا القطاع؟ }}

- لم يعد الصراع القائم عالميًا، وأصرّ على كلمة عالميًا، حول ما إذا كان القطاع الخاص يقدم خدمات أفضل من الدولة التي برهنت عن "فشل"، فالعراك أصبح بين من يجني الأرباح، لا بل أكبر الأرباح، من تقديم جميع انواع الخدمات. ولهذا نشأت وكبرت وعبرت (القارات) وتضخّمت الشركات العملاقة وهي تلتهم كلّ وجميع أنواع إنتاج وتقديم وتوزيع السلع والخدمات...

- لقد تأسّس حزب جديد في بريطانيا، يساري-إجتماعي الميول، تحت قيادة الرئيس السابق لحزب العمال، جيريمي كوربين والسيدة زارا سلطانة. وأهمّ عناصر برنامجهم: تأمين نقل السكك الحديدية والبريد والصحة والخدمات العامة والمياه، وسيعملون بشكل أساسي لصالح العامة وتوزيع عادل للثروة وتحميل الأثرياء حصّتهم المطلوبة من الضرائب.. واللافت أنّه قد إنتسب زهاء 400 ألف إنكليزي إلى الحزب في الأسبوع الأول من إعلانه.. وهذا يجري الآن !

- الدولة الأميركية إشتريت حصة، مؤخرًا، في شركة إنتيل Intel المصنعة العملاقة للشرائح الإلكترونية chips والتي خسرت مبلغ 18,8 مليار دولار العام الفائت بالإضافة إلى 3,8 مليار في نصف العام هذا وقد فرضت الدولة تنزيل المداخل (الأرباح) بنسبة 15%.

- {{ الهيئات النازمة: لا تنتج شيئًا مفيدًا / يزيد عددها على 7 هيئات (تقريبًا) ويبلغ عدد أعضاء هذه الهيئات حوالي 50 خبيرًا يتقاضون حوالي 6 مليون \$ سنويًا. }}

- {{ كسر الإحتكار... والمراقبة والمحاسبة }}

- {{ شركة Monsanto ودورها في "تنظيم" المناطق الزراعية و"تنميط" المنتجات الزراعية بما يتلاءم وحصر الإنتاج والتوزيع والأرباح بيد الشركات العالمية العملاقة. }}

- {{ الشركات العملاقة: النفط والغاز، الدواء، الغذاء، السلاح، الممنوعات، الإعلام، التكنولوجيا. }}

وبحرص شديد على التفريق بين الإنطباعية السريعة وبين التحليل العميق، نقول أنه لا بد من إستثمارات القطاع الخاص والخارجي منه نظراً لحجم الأموال المطلوبة، وأيضاً لمعرفة الأمور: أفكار وأدوات وآليات وتكنولوجيا... ولكن... دائماً ما يبقى النجاح رهن حسن الإدارة، من قبل مصلحين، وبالإبتعاد عن الفساد، ثقافة وأساليب وأدوات وبرنامج عالمي للتحكم بالدول الأضعف وبشعوبها.

في الخلاصة،

" حقائق، لا ريب، موثوقة لكنّها، يا ناس، لا تُسعدُ! " (**)

-
- (1) - الحصة الإستثمارية للسيد إلون ماسك Elon Musk في رأسمال الشركة اللبنانية التي أنشئت خصيصاً لتوزيع وبيع وتركيب خدمات ستارلينك في لبنان هي ٣/ دولارات أميركية فقط.
- الحصة الإستثمارية للشركة العالمية ستارلينك لخدمات الإنترنت - بريطانيا في رأسمال الشركة اللبنانية لتوزيع وبيع خدمات ستارلينك في لبنان هي، ايضاً، ٣/ دولارات أميركية فقط.
- الحصة الإستثمارية للشركة الأم ستارلينك هولدينغ إنترناشونال لخدمات الإنترنت في الشركة اللبنانية المحلية التي أنشئت محلياً لتوزيع وبيع خدمات ستارلينك في لبنان هي ٢٩٦/ دولار أميركي فقط.
- رأسمال الشركة اللبنانية المحلية التي حصلت على ترخيص بيع وتوزيع خدمات ستارلينك في لبنان بموجب المرسوم رقم ١٤٩٥ تاريخ ٢٠٢٥/١٠/٧ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم ٥ تاريخ ٢٠٢٥/٩/١١ من المحضر ٢٩، وهي شركة "ستارلينك لبنان ش.م.ل."، هو ٣٠٠/ دولار أميركي.
- أقل سعر في السوق لشراء الجهاز العادي الفردي "موديم + راوتر + وأنتان" ستارلينك للمشارك الواحد والمنزل الواحد وهو ما يعرف تقنياً ب (Standard Starlink Kit) هو تقريباً ٤١٠/ دولار أميركي.
- كامل رأسمال شركة "ستارلينك لبنان ش.م.ل." الحائزة على ترخيص بيع وتوزيع خدمات ستارلينك في لبنان بموجب المرسوم رقم ٢٠٢٥/١٤٩٥، التي تنتجها شركة سبايس إكس الأمريكية لصاحبها إلون ماسك Elon Musk ، لا يسمح بشراء Kit واحد لخدمة ستارلينك لتجهيز مقر الشركة في لبنان.
- والسيد ستارلينك، مالك شركة سبايس إكس الأمريكية، صاحبة خدمات ستارلينك في كل العالم، لم يتوفر معه إلا مبلغ ٣/ دولارات أميركية لتوظيفها في رأسمال الشركة اللبنانية "ستارلينك لبنان ش.م.ل." البالغ ٣٠٠/ دولار أميركي فقط.
- ونسأل: هل أن تمّ تزويد رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، وزملاءه الوزراء، ورئيس مجلس شورى الدولة والغرفة التي نظرت في مشروع المرسوم، وهيئة التشريع والإستشارات في وزارة العدل، واللجنة النيابية للإعلام والاتصالات، ووسائل الإعلام، بهذه المعلومات "البسيطة"؟
- الآمال اللبنانية، كلها معقودة لجهة توظيف الأموال في البنية التحتية لخدمات ستارلينك في لبنان وتحسين نوعية الخدمة ورفع السرعة وتغطية المناطق النائية وسرعة خدمات الإنترنت، معقودة على شركة "ستارلينك لبنان ش.م.ل." التي لا يتعدى رأسمالها ٣٠٠/ دولار أميركي.
-

(*) سابقاً: نائب مدير عام المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي

وعضو مجلس إدارة في كل من:

مجلس الإنماء والإعمار / المجلس الأعلى للتنظيم المدني / الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي /

بنك الإسكان / اللجنة الوطنية للسكان .

(**) سليم حيدر – قصيدة "سراب" - 1944

- ورقة قَدَمها عضو المنتدى الإقتصادي الإجتماعي حيّان سليم حيدر في لقاء إفتراضي لاجتماع المنتدى على منصة زوم مساء الثلاثاء في 7 تشرين الأول 2025م.
يمكن مشاهدة كامل الحلقة على منصّة يوتيوب في موقع المنتدى الإقتصادي الإجتماعي.
